هيئة الدستور الغذائي

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

البند 5 من جدول الأعمال **CX/EXEC 22/83/5**

تشرين الثاني/ نوفمبر 2022

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية
اللجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي
الاجتماع الثالث والثمانون

اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي المعنية بمستقبل هيئة الدستور الغذائي – تقرير مرحلي

(تم إعداد هذا التقرير من قبل رئيس اللجنة الفرعية)

معلومات عامة

1. أجرت الجلسة الثانية والثمانون للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي نقاشا ثريا حول القضايا المتعلقة بمستقبل هيئة الدستور الغذائي استنادا إلى وثيقة الأمانة [1] وتقرير اللجنة الفرعية بشأن هيئة الدستور الغذائي والجائحة الذي تم تقديمه إلى الجلسة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية للهيئة،[2] وإدراكا بأن أهمية هذا العمل قد دعمت إنشاء لجنة فرعية للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي ذات اختصاصات على النحو الوارد في الملحق 2.

2. إن هذه الوثيقة هي بمثابة تقرير مرحلي مُقَدّم إلى الجلسة الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي.

النهج

3. تم طرح الاسئلة الأولية [3] على اللجنة الفرعية كتوجيه نحو تقديم مدخلات حول تطوير المسودة الأولية حول مستقبل مُخطط هيئة الدستور الغذائي. وتم وضع استبيان [4] للحصول على مدخلات من رؤساء اللجان والأمانات المضيفة والمنسقين الإقليميين ورؤساء فرق العمل. وتم استكمال ذلك بمشاورتين افتراضيتين غير رسميتين.

المجالات الرئيسية للعمل

عناصر التغيير الرئيسية

4. ركزت اللجنة الفرعية في البداية على عناصر التغيير التي تشير إلى الحاجة إلى مخطط لمستقبل هيئة الدستور الغذائي حيث تم تحديد العناصر الرئيسية التالية:

- نظم جديدة للأغذية والإنتاج؛
- القضايا العالمية السياسية والبيئية والاقتصادية والصحية؛
- تغيير القواعد الاجتماعية والثقافية؛ و
- التقدم في مجال الرقمنة.

5. كان هناك اقتراح بعدم إدراج القضايا المتعلقة بتغيير القواعد الاجتماعية والثقافية لأن الفهم العام لـ "الصحة" و "الانصاف" في سياق هيئة الدستور الغذائي لم يتغير، وأي محاولة لإعادة تفسير هذه الأمور من شأنها أن تربك التركيز الحالي لتفويض هيئة الدستور الغذائي.

6. في هذا الصدد، لوحظ أن الغرض من هيئة الدستور الغذائي قد تم تحديده في نظامها الأساسي، والذي لا يمكن تغييره إلا بشكل مشترك من قبل مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة وجمعية الصحة العالمية. ويمكن تقديم مقترحات لتغيير النظام الأساسي من قبل هيئة الدستور الغذائي التي تحتاج إلى موافقة أغلبية ثلثي الأعضاء. كما ان أي إعادة تفسير للنظام الأساسي الذي يمكن مناقشته في الهيئة سوف يحتاج إلى توافق في الآراء على نطاق واسع ومشاركة مع المنظمات الأم. ويمكن لأعضاء هيئة الدستور الغذائي إثارة هذا الأمر أيضا من خلال مشاركتهم المباشرة مع الهيئات الإدارية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

7. كان هناك أيضا اقتراح لإدراج النهج التكاملي للبحث، وتطوير السياسات والبرامج والتشريعات كجزء من العناصر التي تؤثر على الحاجة إلى المخطط مع إشارة محددة إلى نهج الصحة الواحدة. وكان السبب المنطقي هو أن هناك حاجة إلى حشد جميع أصحاب المصلحة نحو نهج الصحة الواحدة للتصدي المشترك للتهديدات الصحية، بما في

---

[1] CX/EXEC 22/82/5
[2] CX/EXEC 21/81/4
[3] يمكن الاطلاع على الاسئلة هنا
[4] يمكن الاطلاع على الاستبيان هنا

ذلك تلك المتعلقة بسلامة الأغذية. ومع ذلك، لم يتم تضمين ذلك نظرا لأن نهج الصحة الواحدة ينطبق أثناء تنفيذ برامج سلامة الأغذية التي تعتبر مواصفات الأغذية جزءا من الأدوات المتاحة لتوجيه أصحاب المصلحة وعندما يتم تطبيقها ستحقق حماية صحة المستهلكين (سلامة الأغذية) وستسهّل الممارسات المنصفة في تجارة الأغذية. وعند الاقتضاء، اثبتت هيئة الدستور الغذائي بالفعل قدرتها على النظر في نهج الصحة الواحدة وإدماجه كما كان الحال في العمل الأخير بشأن مقاومة مضادات الميكروبات.

8. استعرضت اللجنة الفرعية أيضا آثار عناصر التغيير على الخطة الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي وعملية تحليل المخاطر. وتم الاعتراف بأن استعراض مبادئ وطرق تحليل المخاطر ليس جزءا من عمل اللجنة الفرعية.

لجان هيئة الدستور الغذائي واختصاصاتها

9. ناقشت اللجنة الفرعية ما إذا كان من المناسب النظر في اختصاصات لجان هيئة الدستور الغذائي، بما في ذلك لجان التنسيق، عند النظر في مستقبل هيئة الدستور الغذائي. وفي حين لم تطلب اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي صراحة النظر في هذا الأمر، إلا انه تمت الاشارة إلى انه إذا وجدت اللجنة الفرعية المعنية بالنظم الجديدة للأغذية والإنتاج أن هناك حاجة إلى النظر في الاختصاصات لمعالجة مجالات العمل الجديدة بشكل فعال، فهذا شيء يمكن النظر فيه على أساس كل حالة على حدة وكان الأمر متروكا لهيئة الدستور الغذائي لتحدد ذلك.

10. اعترفت اللجنة الفرعية بالتحديات التي يواجهها المنسقون الإقليميون في الاضطلاع بعملهم لا سيما فيما يتعلق بتمثيل وجهات نظر مناطقهم في اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي وناقشت كيف يمكن دعم ذلك بشكل أفضل، مشيرة إلى اختصاصات لجان التنسيق الإقليمية. ومع ذلك، لوحظ أنه لا يمكن معالجة هذه المشكلة من خلال مزيد من الدراسة للاختصاصات وقد تحتاج إلى مناقشتها في سياق آخر.

القضايا الإجرائية

الاجتماعات الافتراضية والمُختلطة

11. اشارت اللجنة الفرعية إلى أن استمرار تفسير البندين (7) و(8) من القاعدة الحادية عشرة بطريقة تشمل جميع الأوضاع الافتراضية فيما يتعلق بجلسات الهيئات الفرعية لهيئة الدستور الغذائي، بما في ذلك اللجنة التنفيذية للهيئة، قد أثار تساؤلات حول ما إذا كان ينبغي الاستمرار في تطبيق هذا التفسير بدون إجراء تغيير على دليل الإجراءات في المستقبل.

12. تمت إثارة أسئلة أيضا حول ما إذا كان نفس التفسير ينطبق على الاجتماعات المختلطة. وقد تم الاقتراح بأنه إذا تم تطبيق النماذج المختلطة على اجتماعات هيئة الدستور الغذائي، فقد يلزم تطوير القواعد أو الإرشادات لضمان التمسك بالقيم الأساسية لهيئة لدستور الغذائي.

13. وتم إبداء الآراء التي مفادها أن القواعد الحالية تسمح باستخدام النموذج المختلط للعمل. كما تم الاقتراح بأنه يمكن الإبقاء على الوضع الراهن في الوقت الحالي، ولن يتم النظر في مراجعة الإجراءات إلا بعد اكتساب الخبرة العملية مع نماذج العمل هذه.

تطوير عمل جديد

14. تم الاعراب عن القلق من أن العملية الحالية لتطوير عمل جديد معقدة نوعا ما وليست شفافة تماما، حيث تمت الاشارة بشكل خاص إلى ما يلي:

- غياب النماذج أو نماذج التقديم الموحدة لمقترحات العمل الجديد؛
- الحاجة إلى مزيد من الوضوح حول كيفية المضي قدما عندما يقع مقترح عمل جديد في نطاق عمل أكثر من لجنة قائمة أو لجنة لم تعد عاملة مما يتسبب في حدوث تأخيرات؛
- عدم اتساق معايير العمل الجديد بشأن مواصفات السلع والمواضيع العامة؛ و
- المقاربات المختلفة حول كيفية قيام اللجان بتحديد أولويات العمل.

15. لذلك تم اقتراح إحالة هذه القضايا إلى لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة لأنها مسائل إجرائية.

فرق العمل الإلكترونية

16. نظرت اللجنة الفرعية في الحاجة إلى توسيع القيادة في فرق العمل الإلكترونية في ضوء عبء العمل المرتبط بقيادة فرق العمل الإلكترونية الذي يقع بشكل غير متناسب على عدد محدود من البلدان.

17. تم اعتبار أحد الكُتيبات العملية لرؤساء فرق العمل الإلكترونية[5] ،على غرار كتيب رئيس الهيئة، مفيدا لتشجيع المندوبين على تولي الأدوار القيادية في فرق العمل الإلكترونية. وبالمثل، تم اعتبار كتيب المندوب أداة مهمة للاستخدام من قبل جميع المشاركين في اجتماع هيئة الدستور الغذائي.

[5] يجري تطويره حالي.

18. لذلك، تم اقتراح وضع كتيب وإرشادات للمشاركين وأن تقوم لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة بالعمل على ممارسات العمل لفرق العمل الافتراضية.

مزيد من المشاورات حول طبيعة الاجتماعات وجدولة الاجتماعات وفرق العمل

19. أجريت مشاورات محددة في هذا المجال من خلال استبيان عبر الإنترنت[6] مع أعضاء اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي (الرئيس ونواب الرئيس والأعضاء المنتخبون على أساس جغرافي والمنسقون الإقليميون) ورؤساء اللجان والأمانات المضيفة ورؤساء فرق العمل الإلكترونية. وشمل الاستبيان ما مجموعه 90 مشاركا.

20. عُقدت جلستا تشاور غير رسميتين بشكل افتراضي يومي 15 و16 أيلول/ سبتمبر 2022 لاستيعاب مناطق زمنية مختلفة. وسمحت هاتان الجلستان للمشاركين بتجاوز المجالات المواضيعية للاستبيان وممارسة العصف الذهني ومشاركة المزيد من الأفكار حول الموضوع الأوسع.

21. سلطت هذه المشاورات الضوء على مجموعة واسعة من الآراء التي تم تحليلها ووفرت الأساس لاقتراح نموذج لعمل هيئة الدستور الغذائي في المستقبل كجزء من المسودة الأولية لمخطط هيئة الدستور الغذائي في المستقبل (الملحق 1).

الاستنتاجات

22. كانت مداولات اللجان الفرعية بنّاءة ومفيدة للغاية في التوسع في شرح المجالات المحددة التي تم تحديدها كمدخلات للمسودة الأولية. ومع الأخذ في الاعتبار الردود الواردة والعمل السابق حول هذا الموضوع، ركزت اللجنة الفرعية على تطور ممارسات العمل داخل هيئة الدستور الغذائي التي تغطي المجالات التالية:

أولا. طبيعة الاجتماع (النموذج الوجاهي، والافتراضي، والمختلط)، بما في ذلك المشاركة المحتملة في استضافة اجتماعات افتراضية،

ثانيا. جدول الاجتماعات،

ثالثا. فرق العمل الالكترونية وآليات العمل الافتراضية غير الرسمية الأخرى.

23. ينعكس هذا الأمر بشكل خاص على كيفية عمل هيئة الدستور الغذائي في المستقبل وبدرجة أقل على طبيعة هذا العمل الذي يستجيب للأولويات العالمية. وكان هناك تردد في مناقشة أي قضايا يُنظر إليها على أنها خارج تفويض هيئة الدستور الغذائي أو تفويض اللجنة الفرعية. ولذلك فإن اللجنة الفرعية لديها فرصة للتفكير على نطاق واسع خارج العملية بحد ذاتها في حال حافظت هيئة الدستور الغذائي على أهميتها لـ 60 عاما أخرى.

24. نظرت اللجنة الفرعية في ثلاث قضايا إجرائية في الفقرات من 11 إلى 18 والتي يمكن أن تنظر فيها الجلسة الثالثة والثمانون للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي بشكل أكبر، وأن تحيلها إلى الدورة الخامسة والأربعين لهيئة الدستور الغذائي وذلك وفقا للاختصاصات.

التوصيات

25. إن الجلسة الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي مدعوّة إلى:

أولا. النظر في مسودة المخطط لمستقبل هيئة الدستور الغذائي في الملحق 1، والاحاطة علما بالاستنتاجات الواردة فيها وتقديم المشورة بشأن كيفية المضي قدما.

ثانيا. الإشارة إلى الحاجة إلى أن تكون أكثر انفتاحا ومرونة لما يمكن أن تفكر فيه اللجنة الفرعية لهيئة الدستور الغذائي في المستقبل استجابة للأولويات العالمية لضمان قدرة هيئة الدستور الغذائي على الحفاظ على رؤيتها المتمثلة في أن تكون مكانا يجتمع فيه العالم سوية لوضع معايير لسلامة الأغذية والجودة لحماية الجميع في كل مكان.

ثالثا. الإحاطة علما بالاستنتاجات الواردة في الفقرة 24 المتعلقة بالمسائل الإجرائية التي تم تحديدها وإسداء المشورة بشأن سبل المضي قدما.

[6] يمكن الاطلاع على الاستبيان هنا

الملحق 1

المخطط الخاص بمستقبل هيئة الدستور الغذائي – المسودة الأولية

1. سياق/ دوافع التغيير

أتاح تعطيل ممارسات العمل المعتادة التي أحدثتها جائحة كوفيد-19 فرصة لإعادة النظر في كيفية عمل هيئة الدستور الغذائي.

إنه الوقت المناسب لذلك حيث أن العالم يتغير بمعدل أسرع من أي وقت مضى. وهذا يشمل كيفية إنتاج الأغذية ومعالجتها والتجارة بها واستهلاكها، والترابط المتزايد بين نظم الأغذية.

يضع هذا القسم عناصر التغيير التي أشارت إلى الحاجة إلى مخطط لمستقبل هيئة الدستور الغذائي في سياقها.

1.1 مصادر غذائية ونظم إنتاج جديدة

تساءلت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية عن الكيفية التي ستتعامل بها هيئة الدستور الغذائي مع القضايا المتعلقة بمصادر الأغذية ونظم الإنتاج الجديدة.

قامت هيئة الدستور الغذائي بإناطة العمل إلى اللجنة التنفيذية للهيئة، والذي هو الآن قيد المراجعة من قبل إحدى اللجان الفرعية التابعة للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي لإثراء المناقشات المستقبلية في الهيئة. وسيكون هناك حتما قضايا أخرى شاملة وناشئة تتطلب منا التفكير من جديد في الطريقة التي يتم بها هيكلة عمل هيئة الدستور الغذائي وإدارته.

1.2 القضايا العالمية السياسية والبيئية والاقتصادية والصحية

تمثل الأوبئة والاضطرابات الاجتماعية والقضايا البيئية والاقتصادية تحديا لطريقة عمل هيئة الدستور الغذائي. ولقد علمتنا فترة جائحة كوفيد-19 أننا بحاجة إلى تكييف نموذج العمل الخاص بنا ليكون مرنا وقادرا على التكيف لنبقى مرنين وجاهزين لمواجهة التحديات بطريقة فعالة.

كما تم توضيحه في مهام منتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة في 2021، "الحاجة ملحة ... لإحراز تقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، الذي يعتمد كل منها على نظم غذائية أكثر صحة واستدامة وعدلا ... يجب علينا جميعا العمل معا لتغيير الطريقة التي ينتج بها العالم الطعام ويستهلكه ويفكر فيه ".

تقوم منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بعمل مستمر لدعم تنمية القدرات والبرامج في البلدان الأعضاء للتطرق إلى التوصيات الصادرة عن مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية.

يجب أن تكون هيئة الدستور الغذائي في صميم أعمال المتابعة لدعم تنفيذ البلدان لعناصر أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بتفويض هيئة الدستور الغذائي.

1.2.1 الخلاصة

إن تشير اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي إلى أن هناك أيضا قضايا أخرى غير تقييم المخاطر المتعلقة بصحة الإنسان تتعلق بإنشاء مواصفات لسلامة وجودة الأغذية والتي يمكن طرحها على أساس كل حالة على حدة ومناقشتها لتحديد ما إذا كانت هناك عوامل مشروعة أخرى ضمن إطار هيئة الدستور الغذائي.

1.3 تغيير القواعد الاجتماعية والثقافية

تجذب القواعد والتوقعات الاجتماعية الثقافية العالمية التي تتغير الانتباه إلى تفسيرنا لتفويض هيئة الدستور الغذائي، وهو "حماية صحة المستهلك وضمان ممارسات منصفة في تجارة الأغذية".

1.3.1 تطور مفهوم "الصحة"

قد يرغب أعضاء هيئة الدستور الغذائي في التركيز على تفسيرنا لمصطلح "الصحة" و "الممارسات المنصفة" في النظام الأساسي للهيئة. فالطريقة التي نفهم بها "الصحة على أنها غياب عدوى أو مرض" و "الإنصاف" قد تغيرت وستستمر في التغيير بمرور الوقت.

تُعرّف منظمة الصحة العالمية الآن الصحة على أنها حالة من الرفاه البدني والعقلي والاجتماعي الكامل وليس مجرد غياب المرض أو العجز. ويمكننا أن نفكر بسهولة في الممارسات التي ربما كانت تسمى "منصفة" في وقت ما في الماضي ولكن المجتمع الدولي سوف ينعتها الآن بغير المنصفة. ونحن بحاجة إلى معرفة الجهة التي نعتقد الآن أن هذه الممارسات يجب أن تكون منصفة تجاهها وماهي.

1.3.2 تغيير أو إعادة تفسير تفويض هيئة الدستور الغذائي

لقد تم تضمين تفويض هيئة الدستور الغذائي في نظامها الأساسي، والذي لا يمكن تغييره إلا بشكل مشترك من قبل مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة وجمعية الصحة العالمية. ويمكن تقديم مقترحات لتغيير النظام الأساسي من قبل هيئة

الدستور الغذائي التي تحتاج إلى موافقة أغلبية ثلثي الأعضاء. كما ان أي إعادة تفسير للنظام الأساسي الذي يمكن مناقشته في الهيئة سوف يحتاج إلى توافق في الآراء على نطاق واسع ومشاركة مع المنظمات الأم. ويمكن لأعضاء هيئة الدستور الغذائي إثارة هذا الأمر أيضا من خلال مشاركتهم المباشرة مع الهيئات الإدارية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

1.3.3 الصحة والانصاف والاستدامة

قد ترغب هيئة الدستور الغذائي في مناقشة آثار ومعنى وأهمية مصطلح "الصحة" ومصطلح "الإنصاف" في ظل الأوضاع الحالية. وفي سياق الاستدامة على وجه الخصوص، هناك آثار كبيرة على الإنصاف إذا كان طرف ما ينتج بشكل مستدام والآخر لا يفعل ذلك. وهذا بدوره له آثار على الصحة والإنصاف.

هناك فرصة أمام اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي للنظر في إعلان الصحة والصحة النباتية في المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية[7] ولا سيما الفقرة 8 حيث تنص على أنه "من خلال برنامج العمل، يتصور المؤتمر الوزاري أنه ينبغي للجنة الصحة والصحة النباتية أن تستكشف كيفي يمكن لتنفيذ وتطبيق اتفاقية الصحة والصحة النباتية أن تدعم ... كيفية تسهيل الأمن الغذائي العالمي وأنظمة غذائية أكثر استدامة، بما في ذلك من خلال النمو المستدام والابتكار في الإنتاج الزراعي والتجارة الدولية، ومن خلال استخدام المعايير والمبادئ التوجيهية والتوصيات الدولية التي وضعتها هيئة الدستور الغذائي، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، والاتفاقية الدولية لحماية النباتات كأساس لتدابير الصحة والصحة النباتية المتوائمة لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات ".

1.3.4 الخلاصة

أن تنظر اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي في التوصية بإعداد وثيقة من قبل أمانة هيئة الدستور الغذائي بالتنسيق مع أمانة الصحة والصحة النباتية في منظمة التجارة العالمية حسب الاقتضاء، لإعطاء بعض الأهمية لهذا العمل في منظمة التجارة العالمية والوضع الراهن وإبقاء هذا العمل قيد المراجعة أثناء تقدمه.

1.4 التقدم في مجال الرقمنة

1.4.1 دور الرقمنة أثناء فترة الجائحة وما بعدها

كان تأثير الجائحة كبيرا على سير عمل هيئة الدستور الغذائي مما أثر على الاجتماعات المجدولة، والتي كان لا بد من تأجيلها أو إلغاؤها بشكل كلي.

وقد أتاح هذا الوضع، على الرغم من كونه أمرا عظيما، فرصة لهيئة الدستور الغذائي لإجراء إعادة تقييم استراتيجي لهياكل الاجتماعات واجراءاتها على خلفية التطورات التكنولوجية الهامة، لا سيما فيما يتعلق بالعمل عن بُعد والمؤتمرات السمعية/ المرئية.

وبالتالي، شهد عام 2021 ظهور هيئة دستور غذائي افتراضية بشكل حقيقي حيث تم عقد ستة عشر جلسة افتراضية وهو رقم قياسي.

1.4.2 ستستمر التكنولوجيا في التقدم

سمح التطور المستمر في التكنولوجيا لهيئة الدستور الغذائي بإحراز تقدم فعال في العمل في غياب الاجتماعات الوجاهية.

سيوفر التطور المستمر للتكنولوجيا المزيد من الأدوات للهيئات الدولية مثل هيئة الدستور الغذائي لزيادة كفاءتها ومرونتها.

1.4.3 الخلاصة

توفر الرقمنة الأدوات الممكنة للمساعدة في تحقيق الهدف الاستراتيجي 5، ويمكن أن توصي اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي بأن تقوم أمانة الهيئة بطرح مقترحات تدعم تطوير وصيانة ممارسات ونظم إدارة عمل تتسم بالكفاءة والفعالية حسب الاقتضاء.

2. الآثار المترتبة على هيئة الدستور الغذائي

2.1 الخطة الاستراتيجية

قد تكون هناك حاجة لإجراء تغييرات على عناصر الخطة الإستراتيجية لهيئة لدستور الغذائي أو أولوياتها النسبية أو كيفية إيصالها. وستشير جميع هذه الاعتبارات بشكل صحيح إلى الغرض من هيئة الدستور الغذائي على النحو المنصوص عليه في نظامها الأساسي "لحماية صحة المستهلك وضمان ممارسات منصفة في تجارة الأغذية".

2.1.1 الخلاصة

[7] متوفر على الموقع الإلكتروني:
https://docs.wto.org/dol2fe/Pages/SS/directdoc.aspx?filename=q:/WT/MIN22/27.pdf&Open=True

تخضع الخطة الإستراتيجية للمراجعة كل سنتين كما هو منصوص عليه في دليل الإجراءات، وتوصي اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي بأن تشكل نتائج عمل هذه اللجنة الفرعية مدخلات في عملية وضع الخطة الإستراتيجية التالية (2026-2031).

2.2 تحليل المخاطر

فيما يتعلق بالفهم العلمي الجديد، هناك حاجة للتأكد من أن ممارسات عمل هيئة الدستور الغذائي تتسم بالكفاءة والفعالية في تلبية متطلبات *مبادئ العمل لتحليل المخاطر للتطبيق في إطار عمل هيئة الدستور الغذائي* وعلى وجه التحديد أن "إدارة المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة تأخذ في الاعتبار جميع البيانات التي تم إنشاؤها حديثا في تقييم ومراجعة قرارات إدارة المخاطر. ويجب مراجعة المواصفات الغذائية والنصوص ذات الصلة عند توفر معلومات جديدة وعندما يتم تحديثها حسب الضرورة لتعكس المعرفة العلمية الجديدة والمعلومات الأخرى ذات الصلة بتحليل المخاطر. "

يجب أن يقر أعضاء هيئة الدستور الغذائي أيضا بأن المنهجية المعيارية التي نستخدمها لتحليل المخاطر هي نفسها عرضة للتغيير والتطوير في ضوء "المعرفة العلمية الجديدة". ويتمثل أحد التحديات الدائمة في تصميم وتطوير منهجية تقييم المخاطر التي تعالج بشكل أفضل الأخطار المتعددة جنبا إلى جنب مع بعضها البعض وتوجه بدورها نهج إدارة المخاطر، بما في ذلك الأساليب الجديدة الممكنة.

2.2.1 الخلاصة

لا يُقصد من المخطط الخاص بمستقبل هيئة الدستور الغذائي مراجعة مبادئ ومنهجيات تحليل المخاطر لأن لجان الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لديها بالفعل مبادئ توجيهية ومعايير تقوم بتحديثها بشكل دوري عند توفر تقنيات وجوانب علمية جديدة. ويجب أن تأخذ عملية إدارة المخاطر في الاعتبار البيانات التي تم إنشاؤها حديثا في تقييم ومراجعة قرارات إدارة المخاطر على النحو المطلوب في دليل الاجراءات.

3. نموذج لعمل هيئة الدستور الغذائي

ملاحظة حول النطاق: *يشير السياق العام والآثار الموضحة أعلاه إلى بعض التحديات والفرص في بيئة عمل هيئة الدستور الغذائي. وقد لا يأخذ هذا المخطط لمستقبل هيئة الدستور الغذائي في الاعتبار كل هذه القضايا وسيركز في البداية على تطور ممارسات العمل داخل الهيئة.*

يجب أن يشمل أي نموذج لعمل هيئة الدستور الغذائي يمكن اعتماده مبادئ حوكمة رفيعة المستوى تضمن احترام القيم الأساسية للهيئة المتمثلة في الشمولية والتعاون وبناء توافق الآراء والشفافية.

عند تقييم مدى تحقيق القيم الأساسية، يجوز للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي/ هيئة الدستور الغذائي النظر في معيار يأخذ في الاعتبار: تطبيق الأنظمة الاساسية والقواعد والمبادئ في دليل الإجراءات، وإطار عمل يدمج المرونة في صنع القرار، والأساس العلمي الذي يعزز مواصفات هيئة الدستور الغذائي، واعتماد تقنيات جديدة في الفضاء الرقمي.

بناءً على المشاورات التي تم إجراؤها، ظهرت ثلاث مجالات شديدة الترابط باعتبارها مناسبة للتوضيح فيما يتعلق بنموذج لعمل هيئة الدستور الغذائي. وهذه المجالات هي طبيعة الاجتماعات (النموذج الوجاهي، والنموذج الافتراضي، والنموذج المختلط)، بما في ذلك المشاركة المحتملة في استضافة الاجتماعات الافتراضية، وجدول الاجتماعات وفرق العمل الإلكترونية، وآليات العمل الافتراضية غير الرسمية الأخرى.

3.1 طبيعة الاجتماع (النموذج الوجاهي، والافتراضي، والمختلط)، بما في ذلك المشاركة المحتملة في استضافة الاجتماعات الافتراضية

3.1.1 تأثير الاجتماعات الافتراضية

اكتسبت الاجتماعات الافتراضية مكانة بارزة وقيمة في تقدم عمل هيئة الدستور الغذائي وإتاحة الفرصة لمزيد من الأعضاء والمراقبين والوفود الأكبر حجما للانضمام إلى الاجتماعات، وبذلك تساهم بشكل كبير في القيمة الأساسية للشمولية في هيئة الدستور الغذائي.

لقد أثرت الاجتماعات الافتراضية على أسس عملية بناء توافق الآراء الخاصة بهيئة الدستور الغذائي وذلك في اجتماعات اللجان، والتي كانت تُبنى بشكل أساسي على البعد الوجاهي. وبالتالي، فإنه في حين تكسب هذه الاجتماعات مشاركين، إلا انها تخسر جانبا واحدا عند عقدها بشكل افتراضي. وهذا الأمر هو على عكس فرق العمل الإلكترونية التي كسبت نموذج إضافي لاجتماعاتها (الاجتماع بشكل افتراضي).

3.1.2 طريقة الاجتماعات

هناك حاجة إلى المرونة عند النظر في طبيعة الاجتماع مع مراعاة الدعم المتزايد لعودة الاجتماعات الوجاهية مع الاحتفاظ بخيارات المشاركة عن بُعد. وقد تتطلب فرصة الجمع بين مزايا الاجتماعات الوجاهية والافتراضية تنسيقات مختلفة اعتمادا على اللجنة و/ أو جدول الأعمال.

تم تحديد العديد من القضايا عند النظر في طبيعة اجتماعات هيئة الدستور الغذائي، والتي تشمل التكاليف، وإدارة كل من المشاركين بشكل افتراضي ووجاهي، وقضايا توقيتات المناطق، والتكنولوجيا، وضمان المساواة في المشاركة.

يتعين على البلدان المضيفة وأمانة هيئة الدستور الغذائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية أن تأخذ في اعتبارها عدة عوامل عند مواصلة النظر في طبيعة اجتماعات الهيئة. ويشمل ذلك:

- التقييم والأحكام ذات الهيكلية بالنسبة لصافي التكاليف والفوائد والمخاطر، مع مراعاة مزايا طبيعة الاجتماع المعني وآراء الأعضاء الأوسع.
- أي حالة طوارئ عالمية تعلنها الأمم المتحدة، ومدى قيود السفر أو التغييرات/ التغييرات المتوقعة في قيود السفر، والموضوعات ذات الأولوية المقررة لجلسة هيئة الدستور الغذائي ذات الصلة، والمعلومات من أعضاء هيئة الدستور الغذائي بشأن عدم قدرتهم على المشاركة في الاجتماعات الوجاهية، والمخاوف الأمنية (عالمية أو إقليمية أو محلية حسب ما يناسب مصلحة الاجتماع).
- التوقعات المتعلقة بطبيعة الاجتماع المعني مع الأخذ في الاعتبار مدة الاجتماع وتوقيتات المناطق والدعم الفني وما إلى ذلك، وهذا من شأنه أن يحدد معايير الاستضافة بما في ذلك الاستضافة المشتركة.

3.1.3 تقييم عقد الاجتماعات

لتمكين أمانة هيئة الدستور الغذائي من التحسين المستمر لنموذج الاجتماع، يجب فهم وتحديد الأدوات التي يمكن أن تقيم بشكل موضوعي ما إذا كانت القيم الأساسية لهيئة الدستور الغذائي قد تم أخذها في الاعتبار.

إن أكثر الأدوات المستخدمة حاليا هي الاستطلاعات التي تلي الجلسة، والتي تُعتبر مناسبة. ويمكن تعزيزها لتضمين المزيد من الأسئلة، لا سيما مع تطور اساليب العمل (مثل استخدام الأساليب المختلطة).

تشمل المعلومات الأخرى التي يمكن أن تكون مفيدة للتحليل ما يلي:

- عدد المشاركين في الاجتماع:
  - عدد وحجم الوفود لكل من البلدان والمراقبين؛
  - عدد المداخلات من قبل مختلف البلدان أو المراقبين الذين تم فسح المجال لهم للحديث؛
  - عدد الوفود التي ردت على رسالة التعميم، وقدمت تعليقات مكتوبة من خلال وثائق غرفة الاجتماعات.
- بنود جدول الأعمال التي تم الانتهاء منها؛
- القضايا الجديدة التي تم مناقشتها؛
- الوقت المستغرق في اعتماد التقرير؛
- مستوى الرضا عن سير الاجتماع ونتائجه.

تم جمع الكثير من هذه المعلومات بالفعل كجزء من رصد عملية تنفيذ الخطة الإستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي، ومن ثم يمكن استخدام مخرجات عملية المراقبة هذه لإثراء جهود التحسين المستمر.

3.1.4 الخلاصة

بالنظر إلى التجارب أثناء فترة الجائحة، يجب أن توفر أشكال الاجتماعات المستقبلية مقاربات مرنة توازن بين المشاركة الوجاهية والافتراضية مع مراعاة القيم الأساسية. وقد ساهمت التكنولوجيا الافتراضية بشكل كبير في تعزيز مشاركة الدول الأعضاء في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي. ويُتيح هذا الأمر الفُرَص أمام هيئة الدستور الغذائي لإبراز صورة هيئة الدستور الغذائي داخل السلطة المختص؛ وتمكين التخطيط الأفضل على شكل متعاقب؛ وتعزيز فرق العمل الإلكترونية التي يمكن أن تتضمن اجتماعات افتراضية في خطة عمل فريق العمل الالكتروني.

إن الاستفادة من الاسلوب الافتراضي لتدريب المندوبين بشكل أكبر لفهم دورهم، وكيفية ابداء المداخلات، وما يجب أخذه في الاعتبار عند تطوير المواقف والمُداخلات، وكيفية تطوير المواقف المكتوبة وأخذ المواقف المكتوبة للآخرين في الاعتبار، وكيفية العمل بفعالية بأشكال مختلفة (وجاهيا، بشكل مختلط، افتراضيا) هي فرصة كبيرة يمكن أن تساعد في بناء المعرفة والقدرات، فضلاً عن نجاح الاجتماعات بتنسيقات مختلفة.

يمكن أن تقوم اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي بتوصية هيئة الدستور الغذائي بأن تستكشف أمانة الهيئة جدوى شراء منصة تقنية يمكن استخدامها في جميع الهيئات الفرعية، مما يقلل التكاليف بالنسبة لأمانات البلدان المضيفة ويضمن المشاركة المتسقة.

3.2 جدول الاجتماع

3.2.1 جدولة الاجتماعات مُقدّما

تُعد عملية جدولة الاجتماعات أمرا هاما في توفير إمكانية القدرة على التوقّع في التخطيط الذي تجريه أمانة اللجان والمشاركين للبلد المضيف. وتعمل الجدولة المناسبة للاجتماعات على تمكين التطوير المناسب لخطط العمل من قبل الحكومات المضيفة ورؤساء/ قادة فرق العمل الإلكترونية. كما يتم التخطيط لجميع أعمال اللجنة حول هيئة الدستور

الغذائي، ويتم التخطيط لجميع أعمال فريق العمل الإلكتروني حول اجتماع اللجنة التالي. ويوفر هذا مؤشرا للجداول الزمنية أو "المواعيد النهائية" التي تسهل التقدم الفعال لعمل هيئة الدستور الغذائي.

3.2.1.1 الخلاصة

يمكن أن توصي اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي بأن تشكل أمانة الهيئة فريقا من جميع أمانات البلدان المضيفة مهمته تحديد جداول الاجتماعات لاجتماعات الهيئات الفرعية التابعة لهيئة الدستور الغذائي لفترات السنتين لمرة أو مرتين.

3.2.2 نهج جداول الاجتماعات القائم على الاحتياجات

لقد تم النظر في ضرورة تطوير نهج لجدولة الاجتماعات على أساس الاحتياجات الذي يتيح أفضل استخدام للوقت في تقويم عمل هيئة الدستور الغذائي، مع السماح للبلدان المضيفة بوضع الميزانية والتخطيط بشكل فعال. وتعني عبارة "على أساس الاحتياجات" أنه تتم جدولة الاجتماعات عندما يكون هناك حجم كاف من الأعمال التي يتعين اجراؤها.

يجب تحديد المعايير التي سيتم استخدامها عند تطبيق النهج القائم على الاحتياجات على جداول الاجتماعات بشكل جيد مع التعرف على العوامل الكمية والنوعية التي تؤثر على ديناميكيات الاجتماع. وتشمل بعض العناصر التي تؤثر على ديناميكيات الاجتماع حجم العمل، ومستوى الأولوية وتعقيد العمل، ومدى اتسام العمل بتوافق الآراء أو عدمها، وفقدان القدرة على التكّهن بتاريخ الاجتماع التالي وبالتالي يؤثر ذلك على عملية التخطيط.

قد يؤدي النهج القائم على الاحتياجات والخاص بجدولة الاجتماعات إلى جذب اللجان المثقلة بالعمل والتي تعتمد على الجدارة والمزايا والتي من شأنها أن تستفيد بشكل كبير من الجلسات الاستثنائية المخطط لها وفقا لاحتياجاتها. ويمكن أن تركز هذه الجلسات الاستثنائية على بند محدد من بنود جدول الأعمال لا يمكن تغطيته بشكل كاف خلال جلسة اعتيادية أو التي تحتاج إلى التقدم بوتيرة أسرع بسبب أولويتها العالية.

ومع ذلك، فإن النهج القائم على الاحتياجات يخاطر بالتسبب في فقدان الزخم عند تطبيقه على اللجان ذات بنود عمل قليلة لأن مرور الكثير من الوقت بين جلسات اللجنة يمكن أن يعطل ديناميكيات عمل اللجنة. كما قد يمنع هذا على المدى الطويل ظهور أفكار جديدة وإطلاق أعمال جديدة كان من الممكن أن تكون مفيدة.

إن النظر في جدولة اجتماعات هيئة الدستور الغذائي عندما يكون هناك حجم كاف من الأعمال يمكن أن ينطبق على تلك اللجان حيث يوجد عمل محدود قيد التنفيذ أو مقترحات لعمل جديد. ومع ذلك، ينبغي استكشاف خيارات تقصير مدة اجتماعات لجان هيئة الدستور الغذائي، مع اختيار أسلوب الاجتماع الذي يكون أقل عبئاً على المشاركين في النفس الوقت.

فيما يتعلق بالإشعارات الخاصة باجتماعات هيئة الدستور الغذائي، بغض النظر عن طبيعة الاجتماع، يجب ألا يكون هناك اختلاف في توقيت الاشعار المسبق لاجتماعات الهيئة. ويُفضل تقديم إشعار مسبق قبل اثني عشر شهرا على الأقل للسماح للأعضاء بتضمين السفر في ميزانياتهم. ويجب الاحتفاظ بالقواعد الحالية لدليل الاجراءات كما هي فيما يتعلق بالدعوات الرسمية لأي اجتماع للجان، بغض النظر عن طبيعة الاجتماع.

الخلاصة

يمكن أن توصي اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي بأن تنظر أمانة الهيئة، بالتشاور مع رؤساء الهيئات الفرعية، فيما لو كان من المناسب تطبيق النهج القائم على الاحتياجات على جدول الاجتماعات ومتى يمكن ذلك، مع ملاحظة أن هذا قد لا يؤثر على الجدول العادي ولكنه يوفر فرصة للنهوض بقضايا محددة ذات أولوية عالية.

3.2.3 اعتماد التقرير

هناك مزايا وعيوب لاعتماد التقرير بعد اختتام الجلسة العامة مُقارنة بالقيام بنفس الشيء بشكل افتراضي في وقت لاحق.

كان الأول يقع ضمن ممارسة الاجتماعات الوجاهية منذ إنشاء هيئة الدستور الغذائي، فهو يمثل إحساسا بالإنجاز ويمكن للمندوبين الانتقال إلى أنشطة أخرى. ومع ذلك، فإنه أيضا يشكل ضغطا على أمانتي هيئة الدستور الغذائي والبلد المضيف والمترجمين مما يؤثر على جودة التقرير. كما أنه يحد من الوقت الذي يستغرقه الأعضاء لمراجعة التقرير وبما أنه يزيد من عدد أيام السفر المطلوبة، فقد تكون المشاركة محدودة.

أصبحت الحالة أخيرة الذكر هي السائدة منذ تفشي الجائحة، وبذلك فإن لدى أمانة هيئة الدستور الغذائي المزيد من الوقت لكتابة التقرير، ولدى المترجمين المزيد من الوقت لترجمة التقرير، ولدى الأعضاء المزيد من الوقت لمراجعة المسودة والتعليق عليها قبل اعتمادها. وتفترض هذه الحالة مسبقا أن الجلسات الافتراضية مناسبة تماما لاعتماد التقرير حيث يسهل متابعة التغييرات النصية على الشاشة، ويمكن للمندوبين كتابة اقتراحاتهم في خانة الدردشة.

3.2.4 الخلاصة

يمكن أن توصي اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي بأن تقوم أمانة الهيئة بمراجعة وتقديم توصيات على أساس الخبرة في اعتماد التقارير بشكل افتراضي بعد أيام من اختتام الجلسة العامة.

3.3 فرق العمل وآليات العمل الأخرى التي تسبق الاجتماعات

3.3.1 الدور المهم لفرق العمل في هيئة الدستور الغذائي

اكتسبت فرق العمل الإلكترونية وآليات العمل الأخرى التي تسبق الاجتماعات مكانة بارزة كدوافع مهمة لعمل هيئة الدستور الغذائي في وضع المواصفات. وقد كانت مفيدة للغاية في تقدم العمل عندما لم يكن من الممكن عقد جلسات هيئة الدستور الغذائي في الأيام الأولى من تفشي الجائحة، وبالتالي تم التقليل من تأثير الأزمة على عملية وضع المواصفات.

لدى فرق العمل التي أنشأتها اللجان اختصاصات محددة تهدف إلى تقديم نص مناسب لاعتماده. ويقوم هذا التوقع على أهمية الوضوح عند تحديد نطاق العمل، وتحديد التنسيق، وتحديد القضايا الرئيسية التي يجب معالجتها.

وفرت فرق العمل مساحة مواتية لبناء التوافق بالآراء حيث يقوم الأعضاء بمناقشة القضايا بشكل فعال قبل الاتفاق على نص محتمل، في حين يتم إرسال القضايا المعلقة التي تم تحديدها لمزيد من المناقشة عند اجتماع اللجنة بشلك كامل. ويمكن تسهيل بناء التوافق بالآراء من خلال فرق العمل إلى حد كبير من خلال وجود جدول زمني يمكن التكهّن به لاجتماعات اللجنة، وعقد اجتماعات افتراضية لفرق العمل بين جلسات اللجنة واجتماعات فرق العمل الوجاهية قبل اجتماعات اللجنة.

قد تكون الاجتماعات الوجاهية المنتظمة للجان بمثابة نقاط ارتكاز جيدة لفرق العمل لأنها توفر فرصة للأعضاء لبناء شبكات جديدة وتجديد الشبكات السابقة وبالتالي تعزيز المشاركة والحماس للعمل بشكل افتراضي في فرق العمل. ولقد لوحظ أن غياب الاجتماعات الوجاهية بسبب الجائحة قد أثر سلبا على المشاركة في فرق العمل.

لزيادة تعزيز كفاءة فرق العمل، يلزم تقديم الدعم اللوجستي/ الإداري، مع تسهيل عمل فرق العمل بلغات متعددة. ومع ذلك، يقع العبء الأكبر على من يتحمل تكلفة هذه الخدمات.

3.3.2 القضايا والافكار الخاصة بالتحسين

يتضح أن أهم ثلاث متغيرات يجب مراعاتها عند تسهيل عمل فرق العمل هي منصفة العمل وفرق التوقيت واللغة. إن تحسين وظيفة المنتدى واستخدام منصة سهلة الاستخدام يوفر بيئة جيدة للمشاركين. وأصبح موضوع اللغة أقل اشكاليةً وذلك بعد استخدام النص المكتوب في أسفل الشاشة (captioning)، ولكن لا يوجد حل لفرق العمل متعددة اللغات على المدى القصير. وعلى المدى الطويل، تم تقديم اقتراحات بشأن ترتيب تقاسم التكاليف بين الجهة التي تستضيف فريق العمل والجهة التي تستضيف اللجنة وأمانة هيئة الدستور الغذائي في روما.

هناك حاجة إلى إشراك المزيد من الأعضاء في قيادة فرق العمل الالكترونية لأن عبء العمل المرتبط في الوقت الحالي بفرق العمل الإلكترونية التي تقود العمل يقع بشكل غير متناسب على عدد محدود من البلدان. وسيتم استكمال ذلك بموافقة كل لجنة على عدد موصى به من فرق العمل لتكون نشطة في أي مرحلة زمنية مع خطط عمل مُتوائمة بشكل جيد. ويمكن استخدام أحد الكُتيبات العملية لرؤساء فرق العمل الإلكترونية، على غرار كتيب الرئيس الهيئة، لتشجيع المندوبين على تولي الأدوار القيادية. وسيكون كتيب المندوب أداة مهمة للاستخدام من قبل جميع المشاركين في هيئة الدستور الغذائي.

3.3.3 الخلاصة

يمكن للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي أن توصي بأن يتم وضع كتيب وإرشادات للمشاركين والإيعاز للجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة بالعمل على ممارسات العمل لفرق العمل الافتراضية.

الملحق 2

اختصاصات اللجنة الفرعية (يُرجى الاطلاع أيضا على الوثيقة REP22/EXEC1، البنود 99-102)

النطاق:

تطوير تقرير، بالتعاون مع أمانة هيئة الدستور الغذائي، يتضمن مخططا يتم اقتراحه للجلسة الرابعة والثمانين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي بخصوص مستقبل هيئة الدستور الغذائي، مع تقرير مرحلي عن التقدم المحرز يتم تقديمه إلى الجلسة الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي، مع مراعاة آراء الأعضاء والمراقبين، ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، ورؤساء لجان هيئة الدستور الغذائي، والمنسقون الإقليميون والأمانات المضيفة.

الجدول الزمني والمنجزات:

ستبدأ اللجنة الفرعية بالعمل على الفور بعد انتهاء الجلسة الثانية والثمانون للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي. وستقوم اللجنة الفرعية بما يلي:

- العمل بشكل وثيق مع أمانة هيئة الدستور الغذائي لتحديد مجالات مُعينة للحصول على ملاحظات بشأنها وذلك بناء على المشاورات والمعلومات المتاحة حتى الآن.
- وضع مسودة أولية لتوزيعها على رؤساء لجان هيئة الدستور الغذائي، والمنسقين الإقليميين، والأمانات المضيفة لغرض الحصول على ملاحظاتهم.
- تقديم تقرير مرحلي إلى الجلسة الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي، مع الاشارة إلى أنه يجب تحديد أي مسائل إجرائية في التقرير المرحلي حتى يصبح من الممكن إحالتها إلى الدورة الخامسة والاربعين لهيئة الدستور الغذائي.
- ضمان مشاركة الأعضاء والمراقبين بناء على مسودة المخطط التي وضعتها الجلسة الثالثة والثمانون للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي.
- إعداد تقرير مع مسودة مخطط حول مستقبل هيئة الدستور الغذائي لتنظر فيه الجلسة الرابعة والثمانون للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي.

العضوية وطرق العمل:

سيرأس اللجنة الفرعية نائب الرئيس، السيد/ ألان أزيغيل (Allan Azegele)، مع نائبي الرئيس الآخرين كرئيسين مشاركين وستكون العضوية مفتوحة لجميع أعضاء اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي. وستعمل اللجنة الفرعية إلكترونيا باللغة الإنجليزية فقط.